



مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: الدورة السادسة والعشرين
البند السادس: الاستعراض الدوري الشامل لليمن
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والشبكة اليمنية لحقوق الإنسان
١٩ يونيو ٢٠١٤

قدمها: عبد القادر البني، رئيس الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان

يُرحب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والشبكة اليمنية لحقوق الإنسان بقبول الحكومة اليمنية لمعظم توصيات للاستعراض الدوري الشامل. ورغم تفاؤلنا بنتائج التغيير السلمي عبر الحوار الوطني ومخرجاته في مجال حقوق الإنسان، إلا أنه يساورنا القلق حيال إمكانية فقدان هذه الفرصة التاريخية التي يمكن من خلالها فرض تغييرات كثيرة معززة لحقوق الإنسان. ففي كثير من الأحيان تظهر الحكومة التزامها من الناحية النظرية بتوصياتكم، لكنها لا تلتزم بتطبيقها على أرض الواقع. فهي لم تتخذ خطوات جادة تنبئ عن حرصها على تنفيذ هذه التوصيات.

وهنا ندعو الحكومة لدمج كافة التوصيات التي قبلتها ضمن خطة زمنية واضحة في إطار الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان المزمع الانتهاء منها قبل نهاية ٢٠١٤.

ثمة عدد من التوصيات الهامة التي ينبغي أن توضع موضع التنفيذ بشكل فوري ومن بينها:

- تشكيل لجنة دولية مستقلة للتقصي في انتهاكات ٢٠١١ يكون لديها خطة ملموسة ومدددة لممارسة مهمتها. فالما استمرت الحكومة في إظهار عدم رغبتها أو قدرتها على مساءلة ومساءلة من قتلوا لآلاف المتظاهرين السلميين وعلى المجتمع الدولي ضمان تطبيق العدالة لهؤلاء الضحايا من خلال التققيقات الدولية.
- مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تعمل بشكل مستقل بما يتماشى مع مبادئ باريس وعدم وضع العراقيل لتقصي ذلك. وضمان اختيار أعضائها على أساس الجدارة والمهنية وبالتشاور مع المجتمع المدني وليس على أساس التقسيم بناءً على الانتماءات الحزبية كالمعتاد.
- وقف الهجمات على الصحفيين ووسائل الإعلام. وتبني قانون الصحافة والمطبوعات وقانون الإعلام السمعي والبصري بطريقة تتماشى والمعايير الدولية.
- وضع ضمانات مدددة لحماية حقوق الإنسان ضمن الإطار الدستوري، وإيجاد ضمانات حقيقية لتنفيذ مخرجات الحوار المتعلقة بحقوق الإنسان.
- وقف الأساليب القمعية لحرية التعبير والفعاليات السلمية والاعتقالات السياسية وبالأخص في جنوب اليمن.

- الوفاء بالتزامات الدولة لوضع حد لاستمرار العنف المسلح وارتفاع أعداد ضحايا الحروب، إذ نرى أن أهم أسباب اتساع نطاق الحروب هو عدم التزام الحكومة بتعهداتها الحقوقية بإغلاق ملف قضية "صعده".
- التعهد بمعالجة مشكلة الإرهاب عن طريق احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان والكف الفوري عن استخدام الطائرات دون طيار وكافة آليات العقاب الجماعي ضد الأماكن التي يتواجد بها المدنيون العزل.
- ضمان وضع آليات جديدة تضمن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وعدم التعرض لهم.
- وأخيرًا نوصي بزيادة فعالية دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان باليمن.

شكرًا سيدي الرئيس